

27 May 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٥

الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية دعماً لعدم الانتشار في الشرق الأوسط

تقرير مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية

تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالأهداف الوارد بياؤها في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتقدم المعلومات التالية إلى رئيس المؤتمر.

ركزت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتهيئة البيئة الضرورية لتشجيع الدول على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بفعالية على أولويات ثلاث:

- دعم الجهود الرامية إلى إنهاء العنف، وتشجيع المفاوضات السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإحراز تقدم صوب تحقيق هدف إقامة السلام في الشرق الأوسط؛
- كفالة امتثال الدول للالتزامات الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- تشجيع الدول في المنطقة على الانضمام إلى المعاهدات والنظم وسائر الصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار.

١ - دعم السلام في الشرق الأوسط

- تواصل الولايات المتحدة بشكل دؤوب مشاركة الإسرائيليين والفلسطينيين في الجهود الرامية إلى إحراز تقدم صوب تحقيق السلام وإعمال رؤية الرئيس بوش المتمثلة في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

- تعتبر الولايات المتحدة هي أكثر المانحين الشائين إنفاقا في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالولايات المتحدة تقدم إلى الفلسطينيين مساعدة هامة من أجل دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك في مجالات تنمية القطاع الخاص، وموارد المياه، والديمقراطية والحكم، والصحة، والخدمات المجتمعية والتعليم العالي.
- تساعد الولايات المتحدة أيضا في تنشيط الاقتصاد الفلسطيني في أعقاب انسحاب إسرائيل وتقدم العون من أجل إرساء الأسس الضرورية لنشوء الديمقراطية، من قبيل بناء المؤسسات والمجتمع المدني؛ وتعزيز إنشاء الهياكل الأساسية.
- خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة الثمانية، قادت مجموعة الثمانية في إنشاء "شراكة تاريخية من أجل تحقيق التقدم والمستقبل المشترك مع الشرق الأوسط الواسع وشمال أفريقيا" بهدف دعم الجهود الرامية إلى النهوض بالحرية، والديمقراطية والرخاء في المنطقة.
- توفر برامج مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط إطارا وتمويلا لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتمتين المجتمع المدني وسيادة القانون، وتشجيع التعليم والنهوض بتمكين المرأة.
- تلتزم الولايات المتحدة بجعل العراق نموذجا ناجحا من الناحية الاقتصادية والسياسية في المنطقة. وتدعم الولايات المتحدة إعادة تعمير العراق وتحقيق الاستقرار فيه، وتواصل دعم تطوره السياسي والاقتصادي والمالي بحيث يصبح دولة ديمقراطية حديثة.

٢ - كفالة الامتثال للالتزامات الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

- تدعم الولايات المتحدة الجهود الدولية الرامية إلى إرساء ضمانات موضوعية تكفل تخلي إيران بصورة دائمة يمكن التحقق منها عن طموحاتها المتعلقة بالأسلحة النووية.
- بشراكة مع المملكة المتحدة وبدعوة من الحكومة الليبية، ساعدت الولايات المتحدة ليبيا على إصلاح انتهاكات الماضي المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وساندت الجهود الليبية المبذولة من أجل التعاون الكامل مع عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من وفاء ليبيا حاليا بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وشمل دعم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لليبيا القيام، بناء على طلب من ليبيا، بإزالة معدات ومواد تم استيرادها في إطار برامجها السرية السابقة.

- وضعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مبادرة مشتركة لإشراك العلماء الليبيين المعنيين بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في مساع سلمية.
- وبالمثل تدعم الولايات المتحدة إعادة توجيه العلماء والتقنيين والمهندسين العراقيين العاملين سابقا في مجال أسلحة الدمار الشامل نحو العمل المدني.

٣ - تعزيز نظم ومعاهدات عدم الانتشار

- بذلت الولايات المتحدة بوصفها رئيسة مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٤، جهدا دبلوماسيا عالميا في مجال التوعية، بما في ذلك في الشرق الأوسط، بهدف تعزيز الانضمام إلى اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية.
- يسرت الولايات المتحدة إنشاء برنامج يهدف إلى تأمين المصادر الإشعاعية في العراق التي قد تهدد الصحة والسلامة أو تستخدم في صنع قنبلة قذرة. وهذا البرنامج سيساعد على حماية العراق والبلدان المجاورة من المواد المشعة.
- توسع الولايات المتحدة حاليا الجهود الرامية إلى تدريب وتجهيز المسؤولين على مراقبة الصادرات في حكومات بلدان الشرق الأوسط، بما في ذلك عمان والأردن والإمارات العربية المتحدة واليمن، بهدف تحسين الضوابط المفروضة على المواد والمعدات الحساسة. وقد شرعنا في حوار بشأن مراقبة الصادرات مع المسؤولين الليبيين وسن عقد دورات تدريبية مشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستركز على صوغ قانون بشأن مراقبة الصادرات وتحسين القدرات في مجال الإنفاذ.
- تشجع الولايات المتحدة التعاون التقني في الشرق الأوسط لغرض دعم عدم الانتشار والأمن الإقليمي. ومن أمثلة هذا الدعم إقامة المركز التعاوني للرصد في عمان، الأردن.